المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Initiative Nationale pour le Développement Humain

دليل المساطر

برنامج محاربة الإقصاء الإجتماعي بالوسط الحضري

برنامج محاربة الإقصاء الإجتماعي بالوسط الحضري

www.indh.ma

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله وأيده الموجه للشعب المغربي
بتاريخ الأربعاء 18 ماي 2005

« [...]
إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار.

[...]

« [...] التصدي للعجز الإجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة و الجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الإجتماعية الأساسية، من صحة و تعليم، ومحاربة للأمية، و توفير للماء و للكهرباء، وللسكن اللائق و شبكات التطهير، و الطرق، وبناء المساجد، و دور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية.
[...] »

فهرس

10 المحور الأول : أجهزة الحكامة وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري
10 الأجهزة والمؤسسات
16 وصف العمليات المنجزة بالوسط الحضري

17 المحور الثاني : إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية
17 1 . مرحلة الإعداد
19 2 . التشخيص التشاركي
20 3 . طلب الأنشطة الميسرة
21 4 . طلب مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية
22 5 . تقييم مقترحات المشاريع
22 6 . إعداد و إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية

25 الملحق 1 : جدول إعداد برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية

26 الملحق 2 : نموذج مونوغرافية الحي

29 الملحق 3 : دليل التشخيص التشاركي

32 الملحق 4 : نموذج إقتراح المشاريع

33 الملحق 5 : إقتراح قواعد عمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية و اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

34 الملحق 6 : إستمارة بيئية

35 الملحق 7 : إستمارة إجتماعية

38 الملحق 8 : مذكرة إطار متعلقة باستمرارية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مقدمة

تلامس هذه الوثيقة مقاربة تجعل من التنمية البشرية بالوسط الحضري و الشبه حضري توجها استراتيجيا و مفهوميا للتصدي للفقر والإقصاء الاجتماعي، و قد فرض هذا الاختيار التحولات الديموغرافية والترابية التي تشهدها البلاد كما أملته ضرورة مواجهة التحديات السوسيو اقتصادية للمدن نتيجة للتطور السريع للساكنة الحضرية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية و اقتصادية و عمرانية و بيئية.

و تهدف هذه المقاربة، إضافة إلى التصدي للفقر و الإقصاء الاجتماعي، إلى إرساء إطار يعالج الظروف المعيشية للمجموعات و الأفراد، ومدى أهليتهم في أن يكونوا جديرين بنعتهم بالمشاركين النشيطين ذوو مصداقية، إضافة إلى الاعتراف بمساهماتهم و بمؤهلاتهم المتطورة.

و تمثل هذه المقاربة إشارة قوية وجهت إلى الفاعلين المحليين و ذلك، من خلال إرساء إطار مؤسساتي يسمح بتأمين خلق تراضي بين الجميع وتطوير شراكات قصد تنفيذ مشاريع تهدف إلى تأهيل الأحياء التي تعاني من الهشاشة، و صيانة التجهيزات الاجتماعية و التأطير الاجتماعي للسكان المعوزين.

وتروم هذه المقاربة الارتقاء بالعقليات و السماح لكل الفاعلين المحليين بالمشاركة في اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد يتوجب على كل عمالة وإقليم السماح للفاعلين الآخرين –المصالح الخارجية للدولة، الجماعات المحلية، المنتخبون و الجمعيات –بالمساهمة فعليا في اتخاذ القرارات و المشاركة في إعداد كل المشاريع التي تدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

يتمحور إعداد هذه الوثيقة حول عدد من المواضيع التي من شأنها المساعدة على رصد البرامج المرتبطة بالمبادرة و تأمين برمجة سليمة و منسقة لمختلف المشاريع و المساهمة الفعلية للفاعلين المحليين.

إن هذه الوثيقة تحتوي على الآليات الضرورية لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري و الشبه حضري. كما تمنح إطارا منهجيا سيساعد الفاعلين المعنيين على إعداد برامجهم و تحديد الحاجيات و تنفيذ المشاريع الهادفة الى تحقيق التنمية البشرية على مستوى الأحياء المستهدفة. ويمكن إغناء هذه الوثيقة، في ما بعد، بالتجارب خلال مراحل إعداد وتنفيذ وكذا تتبع وتقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري.

إن تنفيذ المبادرة مرتبط تمام الارتباط بتبني منهجية جديدة في المشاركة، وتحديد الحاجيات والتخطيط وتدبير البرامج، حيث تشغل التنمية البشرية – خصوصا محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي – حيزا مهما.

لهذا فالمبادرة يجب أن « تعتمد مقاربة جديدة ومنهجية عمل تجمع بين الطموح والواقعية والفاعلية، تترجم إلى برامج عملية محددة ومندمجة».

ويدخل ضمن الشركاء في هذا المشروع مختلف المصالح الخارجية للدولة، السلطات العمومية، المنتخبون والفاعلون بالنسيج الجمعوي، المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية و الصناديق المانحة الخارجية وبالأخص ساكنة الأحياء المستهدفة.

مثل هذه المنهجية لا يمكن أن تحقق النجاح المتوخى منها دون المشاركة الفعلية لولاة وعمال الجهات والأقاليم المعنية، مما يبين أهمية انخراط جميع الفاعلين لضمان تنمية بشرية للساكنة المعوزة بتمكينها من الولوج الفعلي للخدمات الإجتماعية الأساسية ولفرص الدخل و التشغيل .

إستهداف البرنامج الحضري

تتمثل المعضلة الإجتماعية في الوسط الحضري والشبه حضري في تمركز الساكنة وارتفاع الأنشطة في المدن المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، مع ما تحمله من نتائج إجتماعية وإقتصادية وعمرانية وبيئية. وكذا ارتفاع نسبة التمدن الذي تجاوز 40% في سنة 1982 و 51% سنة 1994 و 55% سنة 2004 ، وهو يتوجه نحو الإرتفاع في السنوات المقبلة.

هذا التطور يدفع إلى الإهتمام بالتأثيرات المباشرة التي سيخلفها على المستوى الإجتماعي والإقتصادي، حيث سيواجه التطور الإقتصادي والإجتماعي تحدي المنافسة التي يفرضها انفتاح الأسواق في إطار العولمة، من جهة، ومن جهة أخرى تلبية متطلبات الساكنة الحضرية التي تتوق إلى حياة أفضل مما يجعل حاجياتها الإجتماعية ترتفع باستمرار.

إن التطور الحضري للبلاد أدى إلى إختلالات بين مختلف الجهات على مستوى البنيات الأساسية والنقص الحاصل بخصوص التجهيزات والخدمات الإجتماعية، وكذا تأطير ومواكبة الساكنة .كما أن التطور العمراني الكبير جعل المدن تعاني من مشاكل التنمية والبيئة و مستقبل المجتمع، وإلى جانب كون المدن تعتبر أماكن لتجمع الكفاءات ففيها أيضا تجتمع الأخطار السوسيوإقتصادية.

ومن خلال معطيات المندوبية السامية للتخطيط ارتفع معدل الفقر بالوسط الحضري سنة 2004 إلى 7,9% ويصل إلى أقصى معدلاته في هوامش المدن حيث يبلغ 14,3%. هذا ما جعل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تستهدف بالخصوص جيوب الفقر بالوسط الحضري والشبه حضري.

هذه الأسباب مجتمعة، جعلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوخى تقوية السياسات الإجتماعية التي لها وقع مباشر على المواطنين وذلك لتفادي سقوط الفئات الإجتماعية المعوزة بالوسط الحضري في وضعية الفقر المدقع والإقصاء الإجتماعي الكبير، وتمكين هذه الفئات من الولوج للخدمات الإجتماعية الأساسية وكذا تطوير ميكانزمات وآليات التأطير والمواكبة الإجتماعية للساكنة.

لقد تم تحديد 250 حيا مستهدفا التي أشار اليها الخطاب الملكي السامي **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** في 18 ماي 2005، من طرف أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إعتمادا على معايير موضوعية ومعترف بها من طرف كافة الفاعلين المنخرطين في هذا المشروع الملكي، و ذلك بهدف إستغلال عقلاني وفعال للوسائل المتوفرة وتحقيق الشفافية خلال عملية الإختيار .

وقد تم الإعتماد على المعايير التالية في إختيار الأحياء المستهدفة وذلك حسب درجة أهميتها :

- معدل البطالة
- حجم الساكنة المستهدفة
- وجود وحجم السكن العشوائي
- الخصاص في البنيات والخدمات العمومية الأساسية
- التكامل مع البرامج التنموية المحلية المبرمجة أو في طور البرمجة (دور الرافعة)
- المساهمة المالية للشركاء خصوصا الجماعات المحلية

قررت حكومة المغرب الإعتماد في إختيار الأحياء المستهدفة على مجموعة من المؤشرات والأرقام التي تترجم تعقد النسيج الحضري وكذا تعدد عوامل الفقر والإقصاء الإجتماعي بالوسط الحضري والشبه حضري، هذه المؤشرات المعتمدة يجب أن تعرض بشكل مفصل لتبرير إختيار حي دون آخر.

فبفضل «خريطة الفقر» التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، يتوفر المغرب على معطيات دقيقة وموضوعية للتوزيع الجغرافي للفقر والإقصاء الإجتماعي على مستوى التراب الوطني وخصوصا بالوسط الحضري من خلال معدل الفقر ومؤشر التنمية البشرية.

كما أن الخرائط والمعطيات الواردة في تقرير« الفقر، التنمية البشرية و التنمية الإجتماعية في المغرب»، المنشور في دجنبر 2005 من طرف المندوبية السامية للتخطيط، يشكل خريطة عامة تمكن من تحديد مواقع الفقر داخل الجماعات والدوائر ومختلف المراكز الحضرية بالمملكة. كما يمكن الحصول على معطيات إضافية من المندوبية السامية للتخطيط بغية تطعيم لوائح الإستهداف وتبرير أسباب إختيار الأحياء.

وتجدر الإشارة إلى أهمية العلاقة بين تحديد مواقع الفقر و إنتشار السكن العشوائي (مدن الصفيح، أحياء غير منظمة،المدن القديمة والمساكن المهددة بالسقوط) الذي سيساعد على توجيه عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالنظر إلى أن غالبية هذه العمليات تستهدف القضاء على الفقر والإقصاء الإجتماعي في الوسط الحضري .

المحور الأول

أجهزة الحكامة وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري

يقدم المحور الآتي منهجية إنجاز المشاريع المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسطين الحضري والشبه حضري و ذلك في إطار مؤسساتي جديد ذي علاقة بالمشاركة و التنسيق و التتبع و التقييم، مما يتطلب إرساء التوجهات في مجال التخطيط و البرمجة و كذا قواعد تسيير التنسيق المؤسساتي و التتبع والتقييم والتواصل ووضعها بشكل كاف لأجل تنفيذها مباشرة على صعيد العمالة أو الإقليم.

و قد تم اقتراح آليات، من خلال هذه المنهجية، للنهوض بالمشاركة في المدن و الأحياء المستهدفة. و هكذا، ستسمح هذه المشاركة بـ:

- من جهة، تعبئة كافة الفاعلين المؤسساتيين و الاجتماعيين الذين هم على استعداد للعمل جماعيا في مجالات ترابية تتسم بالعديد من النقائص الحضرية (مرافق عمومية و حضرية أساسية، تنشيط اجتماعي وثقافي ورياضي) و إحباطات متراكمة (انعدام الأمن، بطالة مستفحلة، نقص الكفاءات وغياب آفاق للمستقبل)
- ومن جهة أخرى إعادة الاعتبار للرابطة الإجتماعية بالمدن المغربية التي ترتكز على مقاربة للتنمية البشرية لفائدة المجموعات التي تعاني من الفقر و الهشاشة.

أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تتكون الأجهزة المتدخلة في تدبير البرنامج الحضري للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الشكل التالي :

على مستوى الإقليم أو العمالة:
- اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية
- قسم العمل الإجتماعي.

على مستوى الجماعة الحضرية أو المقاطعة:
- اللجنة المحلية للتنمية البشرية
- فريق تنشيط الحي .

وتتحدد مهام هذه الأجهزة على النحو الآتي :

1) اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

تقوم هذه اللجنة بتنسيق برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع البرامج القطاعية و الجماعية الأخرى المبرمجة أو التي هي في طور البرمجة على مستوى التجمعات الحضرية. وتقوم بالتأكد من توافقها مع المعايير المحددة على الصعيد الوطني ثم بالمصادقة النهائية على برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاصة بكل حي مستهدف. كما تعمل اللجنة على تحديد الموارد المالية المرصودة لفائدة برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية و تحضر كذلك الاتفاقيات و العقود التي تبرم بين رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية و حاملي المشاريع الذين يتم إعتبارهم كأصحاب مشاريع، و أخيرا تتكلف اللجنة بتتبع و تقييم وقع برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية على صعيد العمالة أو الإقليم .كما تضمن الشفافية عن طريق إخبار كافة الأطراف بمراحل ومعايير إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية، والإخبار كذلك بالموارد المالية المرصودة والإتفاقيات والشراكات التي يتم إبرامها.

يتعين على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية أن تتوفر على قانون داخلي يوضح كيفية تسييرها واشتغالها .

تركيبة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية واختصاصاتها :

> التركيـبة :

1/3 من المنتخبين، 1/3 من ممثلي الجمعيات، 1/3 من ممثلي مصالح الدولة أو موظفي الإقليم = 15عضوا على الأكثر

- العامل (رئيس اللجنة)
- رئيس المجلس الإقليمي
- ممثلو الغرف المهنية و الجماعات الحضرية والمقاطعات التي تحتضن الأحياء المستهدفة من بينهم رئيس اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية.
- ممثلو المصالح الخارجية المعنية بالأحياء المستهدفة
- ممثلو المجتمع المدني و الذين تم اقتراحهم من طرف جمعيات الأحياء المستهدفة (خصوصا الجمعيات النسوية والجمعيات الخاصة بالشباب) و كذا ممثلو القطاع الخاص النشيط والمجموعات النشيطة (رسمية أوغير رسمية) في الأحياء.

رئيس قسم العمل الإجتماعي الذي يشرف على سكرتارية اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.

> الاختصاصات :

يعمل الرئيس على ضمان تمثيلية متوازنة لجميع الفاعلين الإجتماعيين، خصوصا النساء والشباب، بالإضافة إلى الفاعلين المعوزين، مع مراعاة تمثيلية الأحياء

- المصادقة على انتقاء مشاريع برامج اللجنة المحلية للتنمية البشرية قصد تنفيذها بكل حي مستهدف
- تجميع المبادرات المحلية للتنمية البشرية على مستوى الإقليم والعمالة
- ضمان تنسيق برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع البرامج القطاعية الأخرى التي هي قيد الوجود أو المرتقبة
- ضمان التعاون مع باقي المؤسسات المختصة في الجماعة أو الدائرة الحضرية ، التحكيم بين المبادرات المحلية للتنمية البشرية وأولويات المشاريع الترابية التنموية القطاعية الأخرى
- تعبئة الموارد المالية المرصودة الضرورية لتنفيذ المبادرات المحلية للتنمية البشرية
- ضمان تتبع و تقييم برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية على صعيد العمالة و الإقليم
- تقديم تقارير ترفع إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على رأس كل ثلاثة أشهر
- تحديد الأهداف والسهر على توفير إمكانيات العمل لفائدة قسم العمل الإجتماعي. ومراقبة تدبير موارد هذا القسم
- مساعدة قسم العمل الإجتماعي على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لتنفيذ المبادرة المحلية للتنمية البشرية
- التعاون مع المصلحة الإدارية والمالية بالعمالة لتتبع التنفيذ المالي حسب الأغلفة المفتوحة والمرصودة والمدفوعة حسب الجدول المالي
- إخبار كافة الأطراف بمراحل ومعايير إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وكذا بالموارد المالية المرصودة والإتفاقيات والشراكات المبرمة لتنفيذها
- إحصاء الحاجيات وطلبات التكوين على مستوى كل عمالة ورفعها إلى المستوى المركزي

2) قسم العمل الإجتماعي

يقوم قسم العمل الاجتماعي بدور كتابة (سكرتارية) اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، لذا يعد مشاريع الإتفاقيات والعقود التي تبرم بين رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية وحاملي المشاريع باعتبارهم مكلفين بهذه المشاريع، ويتتبع وضعية إنجاز المبادرات المحلية للتنمية البشرية كما ينسق عمل اللجنة الإقليمية واللجنة المحلية للتنمية البشرية ومختلف الأحياء، ويعد تقارير دورية حول ذلك، بالإضافة إلى القيام بمساعدة فرق تنشيط الأحياء قصد أداء مهامها وضمان المشاركة المحلية.

و لا تعتبر العلاقة بين قسم العمل الإجتماعي وفريق تنشيط الحي تراتبية، وإنما تنحصر فقط في بعض الإختصاصات : (المساعدة، الإستشارة والتنسيق). ويمكن لقسم العمل الإجتماعي الإستعانة بمتخصصين وخبراء حسب الحاجة.

تركيبة قسم العمل الإجتماعي واختصاصاته :

> التركيـبة :

- مسؤول قسم العمل الاجتماعي
- المنشطون والمنشطات الإجتماعيات (حسب عدد ورقعة الأحياء و الجماعات). نسبة 50% للعنصر النسوي ومثيلتها للعنصر الذكوري
- مسيرو المشاريع (مهندسون أو ما يعادلهم) بالنسبة للمجالات التالية:
  - التقنية
  - الإدارية
  - المحاسباتية/ المالية
  - تفويت المشاريع
- مساعدون في التدبير

يمكن لقسم العمل الإجتماعي الإستعانة بمتخصصين وخبراء حسب الحاجة

> الاختصاصات :

- يقوم بدور الكتابة الإدارية للجنة الإقليمية للتنمية البشرية وتنفيذ القرارات المتخذة من طرف هذه اللجنة
- إعداد معايير انتقاء برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على أساس قرارات لجنة تسيير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واللجنة الإستراتيجية
- تتبع وتقييم المبادرات المحلية للتنمية البشرية على رأس كل دورة لفائدة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على مستوى التنفيذ الواقعي والمالي للمشاريع وكذا تفويتها وتدبيرها.
- تحديد وتعبئة أعضاء فريق تنشيط الحي، بطلب من اللجان المحلية للتنمية البشرية
- يسهر على التكوين الأولي لفريق تنشيط الحي ويحدد حاجياته التي يرفعها إلى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.
- تأطير ومساعدة فرق التنشيط وكذا شركاؤهم المحليون في مختلف المجالات (الإجتماعية، التقنية، المحاسباتية، المالية) حسب الحاجيات المعبر عنها من طرف هذه الفرق
- ضمان التنسيق وتبادل المعلومات بين اللجان الإقليمية واللجان المحلية للتنمية البشرية ورفع المقترحات والملاحظات وكل المعلومات المتعلقة بالمشاريع وكيفية تنفيذها وكذا التكوين، والتي يدلي بها المستفيدون عن طريق فرق تنشيط الأحياء أو أي طريقة أخرى ملائمة.
- تنسيق عمليات الجماعات التي تهم مجموعة من الأحياء
- اعداد مشاريع الإتفاقيات والعقود التي تبرم بين رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية (العامل) وحاملي المشاريع المنتقاة في إطار المبادرات المحلية للتنمية البشرية

- ضمان خضوع جميع العمليات الواقعية والمالية المنجزة في الإقليم للنظام المعلوماتي
- نشر وتبادل المعلومات حول مناهج إعداد وتنفيذ المبادرات المحلية للتنمية البشرية بين كل الأطراف وعبر قنوات خاصة بين مختلف الأحياء، بما فيها معايير الاختيار ومساطر التدبير
- إعداد تقارير دورية حول تنفيذ المبادرات المحلية للتنمية البشرية لفائدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية.

3) اللجنة المحلية للتنمية البشرية

تتشكل اللجنة المحلية للتنمية البشرية على صعيد الجماعة أو المقاطعة الحضرية. وتمثل الجهاز المحلي الذي يقوم بإعداد و تقرير و تدبير و تقييم و تتبع برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وينظم مسلسل المشاركة عن طريق فريق أو فرق تنشيط الأحياء على مستوى كل حي، كما ينسق ويصادق على التشخيص التشاركي، ويقيم مقترحات المشاريع بالتشاور مع الساكنة، ويضع برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية، كما يقدمه و يدافع عنه لدى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد المصادقة عليه و تمويله من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و يترأس اللجنة المحلية للتنمية البشرية رئيس المجلس البلدي او ممثله عندما يوجد وتتشكل هذه اللجنة من 15 عضوا على الأكثر موزعين حسب الجدول أسفله، ولا يعتبر ممثل السلطة المحلية عضوا في اللجنة المذكورة.
في حال وقوع نزاع استحال حله، على مستوى اللجنة المحلية للتنمية البشرية يتم رفعه للتحكيم أو وساطة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية .

تركيبة اللجنة المحلية واختصاصاتها :

> التركيـبة :

- رئيس مجلس الجماعة أو المقاطعة التي توجد بها الأحياء المستهدفة
- 1/3 المنتخبون المحليون المعينون من طرف رئيس المجلس من بينهم رئيس اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية
- 1/3 ممثلو مصالح الدولة العاملة في الجماعة أو المقاطعة بمن فيهم المهندس البلدي
- 1/3 ممثلو المجتمع المدني النشيطون بالأحياء المعنية، جمعيات الأحياء و ممثلو القطاع الخاص الموجودون داخل أو بمحاذاة الحي والمجموعات الأخرى المنظمة والحاضرة بالحي.

و يبقى للفاعلين الإجتماعيين و الاقتصاديين المحليين اختيار طريقة التعيين.

يعمل الرئيس على ضمان تمثيلية متوازنة لجميع الفاعلين الإجتماعيين، خصوصا النساء والشباب، بالإضافة إلى الفاعلين المعوزين مع مراعاة تمثيلية الأحياء

> الاختصاصات :

- تنظيم حملات إعلامية لشرح مفاهيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لساكنة الحي، وإخبار جميع الأطراف المعنية عن طريق فريق تنشيط الحي، بمعايير الإستهداف، الأغلفة المالية المرصودة، والشراكات التي تم إبرامها .. إلخ
- تحديد العمليات التي ستنجز لفائدة المجموعات المعوزة بالحي
- اختيار أعضاء فريق تنشيط الحي في إطار من الشفافية
- تحديد برنامج العمل السنوي لفريق تنشيط الحي لتحقيق الأهداف المتوخاة، وضمان توفر الفريق على الوسائل الضرورية لأداء عمله
- تقييم عمل فريق تنشيط الحي
- تقييم واختيار المشاريع المقترحة في إطار المبادرات المحلية للتنمية البشرية
- إعداد برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية وإخبار الساكنة والمجموعات التي تمت استشارتها بعد المصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية للحي من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

- تقديم مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية والدفاع عنها لدى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد قبولها وتمويلها من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- تتبع التنفيذ العملي للمشاريع المحددة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية، خصوصا المصادقة على التقرير الشهري الخاص بحالة تقدم أشغال الإنجاز المعد من طرف فريق تنشيط الحي
- المصادقة على التقرير الدوري (المعد من طرف فريق تنشيط الحي) حول حالة إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية لرفعه للجنة الإقليمية للتنمية البشرية
- الإخبار المتواصل والمنتظم لجميع الأطراف المعنية على المستوى المحلي وذلك على رأس كل دورة
- إخبار مجلس الجماعة أو المقاطعة ومجلس المدينة وذلك لضمان الإلتقائية بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة وبين المبادرة المحلية للتنمية البشرية
- تقوية قدرات التدبير المحلية وتعبئة الساكنة لتنمية الحي عبر مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- تنظيم تبادل الخبرات وتسهيل التواصل والعمل على خلق شبكات بين أحياء نفس المدينة أو بين مختلف المدن
- جمع مقترحات وملاحظات الأطراف المعنية حول تنفيذ المشاريع والحاجيات فيما يخص تقوية القدرات، ورفعها إلى قسم العمل الإجتماعي وذلك لضمان الشفافية وتحمل المسؤولية

4) فريق تنشيط الحي

يشكل فريق تنشيط الحي هيئة تنفيذية ودعم ووساطة بين الفاعلين المحليين، ويساعد على تهيئ الملفات لتمكين اللجنة المحلية للتنمية البشرية من تقييم مقترحات البرامج المقدمة من طرف المجموعات المتواجدة بالحي، ويعمل لفائدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية من خلال تتبع إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية ويساعدها في عملية التواصل مع السكان، ويرفع إليها مقترحاتهم لتنفيذ المشاريع.

يسير الفريق المذكور إطار (المنسق) معين من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية باقتراح من الرئيس . و يتوفر على إمكانيات تقنية، ويستحسن أن تكون له معرفة وتجربة بالمقاربة التشاركية. و قدرات خاصة على التواصل والتنشيط الجماعي وكذا إعداد المشاريع، بشكل يسمح له بوضع خبرته رهن إشارة قسم العمل الإجتماعي أو شبكة الخبراء وذلك لتتبع إعداد المقترحات والتأكد من جدوى المشاريع و تقدير و تتبع كلفة إنجازها .كما يتولى فريق تنشيط الحي مسؤولية تتبع المشاريع التي تلقى على عاتقه و يقوم بضمان التأطير الاجتماعي والتتبع التقني للمشاريع.

و يتم انتقاء منسق و أعضاء فريق تنشيط الحي من بين أعوان الجماعة أو الإدارة وكذلك من بين المتطوعين في المنظمات الغير حكومية الذين شاركوا في مشاريع تشاركية. و يتم انتقاء هؤلاء الأعضاء على أساس كفاءتهم وحيويتهم و التزامهم بأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويجب الحرص على أن تكون هذه الفرق مختلطة (رجال ونساء).

وتتكلف إدارتهم أو الجمعية الغير حكومية التي ينتمون إليها بتعويضهم ماديا . وتوضع رهن إشارة الفريق المحلات الضرورية من طرف الجماعة أو المقاطعة، و يتم تحمل مصاريف التسيير الخاصة بفريق تنشيط الحي (المحلات، الأجهزة، الصيانة) في حدود 10% المعتمدة في البرنامج الأفقي وذلك بمشاركة الجماعة مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة.

تركيبة فريق تنشيط الحي واختصاصاته :

> التركيـبة :

• مسؤول فريق تنشيط الحي الذي يتوفر على تجربة في مجال المقاربة التشاركية وإدماج المجموعات المعوزة

• مجموعة من المنشطين والمنشطات الاجتماعيات (حسب رقعة الحي)

• في حالة الحاجة ، يمكن للفريق الاستعانة بخبراء وتقنيين وبالخصوص من قسم العمل الاجتماعي وشبكة الخبراء

> الاختصاصات :

• يقوم بدور الكتابة الإدارية للجنة المحلية للتنمية البشرية ، وفي حالة وجود عدة فرق يقوم رئيس اللجنة باختيار كاتب اللجنة من بين منسقي فريق تنشيط الحي

• تنظيم و تنفيذ جميع عمليات الهندسة الاجتماعية الضرورية لإعداد و إنجاز مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية (إخبار السكان، اجتماعات الأحياء، الاستشارة، أبحاث سوسيو-اقتصادية، منوغرافيات، تحديد قنوات التواصل الخاصة بالنساء والمجموعات المهمشة)

• رصد الفاعلين المحليين و النهوض بخلق جمعيات نشيطة في الحي

• رصد و تجنيد المجموعات التي تعاني من الهشاشة (المعوزون، النساء، الشباب، المعاقون، الخ) وضمان مشاركتها في إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية

• تقديم الدعم (التقني) الضروري لعرض مقترحات المشاريع - خصوصا الأنشطة المدرة للدخل - من طرف الأشخاص والمجموعات التي تعاني من الهشاشة والإقصاء

• التعاون مع الفرق المكلفة بإنجاز باقي البرامج الأخرى لخلق انسجام والتقائية بينها، خصوصا في مجال التكفل بالمشاريع الاجتماعية

• مساعدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية في تحضير برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية

• القيام بالمواكبة الاجتماعية الضرورية خلال المراحل التي تسبق أو التي تلي إنجاز المشاريع

• تتبع وتقييم تنفيذ مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية في تقرير يتم إعداده لفائدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية

• نشر بصفة منتظمة معلومات عن حالة تقدم المشاريع التي هي في طور الإنجاز بالحي، ورفع مقترحات وملاحظات السكان إلى اللجنة المحلية للتنمية البشرية وذلك بهدف جعل السكان يحسون أكثر بالمسؤولية

• تدبير المعلومات وانتظارات السكان وتوجيه الحاجيات وطلبات المشاركة مع إعطاء أهمية كبرى للمجموعات المهمشة

• تجميع معطيات حول المبادرة المحلية للتنمية البشرية

وصف العمليات المنجزة بالوسط الحضري

يقوم هذا البرنامج على إرادة ترمي إلى تشجيع مشاريع التنمية البشرية قصد التأهيل الاجتماعي للأحياء المستهدفة، و إلى دعم العمل عن طريق تأطير اجتماعي يمتاز بالفعالية و ذلك في الوسطين الحضري و الشبه حضري حسب رقعة الأحياء. و تهدف العمليات إلى :

- « التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة . وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للأمية، وتوفير للماء وللكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية » .
- « تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدرة لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم » .
- « العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة ».

الخطاب الملكي السامي بتاريخ 18 ماي 2005

تضع عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بالوسط الحضري من ضمن أهدافها محاربة الإقصاء الاجتماعي، والفقر في صفوف السكان المعوزين وتحسين ظروف عيشهم وتقوية إمكانيات إدماجهم. و يتم تجميع عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في أربع عناصر:

1) **دعم الولوج إلى خدمات القرب و إلى التجهيزات الحضرية الأساسية؛**
2) **تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بواسطة الأنشطة المدرة للدخل؛**
3) **دعم التنشيط الاجتماعي و الثقافي والديني و الرياضي؛**
4) **تعزيز الحكامة و المؤهلات المحلية.**

و يتعلق الأمر بالنهوض بالمشاريع الصغرى التي تتمم وتحسن ظروف استعمال مشاريع التجهيز، و كذا تعزيز و تدعيم بعض المبادرات المحلية المنجزة من طرف السكان (المجتمع المدني، الجمعيات و القطاع الخاص) و الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الحي.

يسعى البرنامج الحضري للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في أول الأمر إلى تعزيز و تتميم العمل العمومي من خلال المشاريع المتواجدة او المبرمجة بالأحياء المستهدفة. بالنسبة للمشاريع التي يتطلب إنجازها غلافا ماليا معينا يجب أن يتم تحمل نفقاتها في إطار البرامج القطاعية أو من طرف الجماعات والمقاطعات المعنية.

و على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تستغل بشكل أفضل البنيات و المحلات المتواجدة من حيث التنشيط و المشاركة.

أما التدخلات الواجب تفاديها فتتمثل فيما يلي :

- بناء التجهيزات المدرسية و الصحية التي تدخل في اختصاصات الوزارات المعنية (خصوصا بناء منشئات جديدة)
- إنشاء البنيات التحتية أو التجهيزات التي تتجاوز خدماتها وغلافها المالي مجال الحي.

المحور الثاني

إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية

يتم الإعداد للمبادرة المحلية للتنمية البشرية، بمجرد إحداث أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك بغية تمكين السكان من وضع مخطط لتنمية حيهم تبعا لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
فالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، تشكل برامج المشاريع التي ستنجز وتمول في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه البرامج تعتبر مكملة للبرامج القطاعية والجماعية بالإضافة إلى برامج التعاون، وتتخذ مشاريع المبادرة شكلين أساسيين:

- **الأنشطة الميسرة والبسيطة على المدى القصير**

تتعلق الأنشطة الميسرة بالمشاريع الصغرى الملبية للحاجيات المستعجلة والتي تعتبر سهلة الاستيعاب والتنفيذ من قبل الفاعلين المحليين، وذلك اعتبارا لضعف قدراتهم التقنية .ويعول على هذه الأنشطة الميسرة في أن تسمح بتعزيز ثقة الساكنة وتحقيق انخراطها في منهجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر إطلاق أول دينامية محلية يتم من خلالها السعي إلى تحميل الساكنة مسؤولية تدبير المال العام.

و نظرا لطبيعة الأنشطة الميسرة فإنه لا يمكن إنجازها إلا أثناء مرحلة انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الأحياء المستهدفة. وقد حدد الغلاف المالي لإنجاز كل مشروع على حدة في مبلغ 30.000 درهم، ويتبع مسطرة سريعة في الاختيار في مرحلة إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية. ولا يمكن أن يتعدى الغلاف الإجمالي المخصص لهذه الأنشطة 400.000 درهم على مدى 5 سنوات.

- **مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية على المدى المتوسط والطويل**

تدخل مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية في إطار العمليات البعيدة المدى، وقد تحتاج هذه المشاريع إلى مساعدة تقنية خارجية.
(الملحق 1 يقدم مخططا لإعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية)

1. مرحلة الإعداد

يتم خلالها تشكيل اللجان المحلية للتنمية البشرية وفرق تنشيط الأحياء و يتم تكوين أعضائها، كما يتم فيها إعداد المنوغرافيات الخاصة بالأحياء.

أ - تشكيل اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي

يتعلق الأمر بإعلام وتوعية الفاعلين المحليين والساكنة لإعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وكذلك بالأهمية التي تلعبها تمثيليتهم داخل اللجنة المحلية للتنمية البشرية للدفاع عن مشاريعهم وخلق مؤسسات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الجماعة.

يقوم رئيس مجلس الجماعة أو المقاطعة، بمساعدة قسم العمل الاجتماعي والسلطة المحلية، بتنظيم ورش حول إطلاق أهداف وطرق عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبالأخص ما يتعلق بتكوين واختصاصات وعمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية و فريق تنشيط الحي. ويستدعى إلى هذا الورش (بكل الوسائل الإعلامية المتاحة) المجلس الجماعي، الموظفون الجماعيون، ممثلو المصالح التقنية، وكل التنظيمات الجماعية القانونية بدون استثناء، التنظيمات النسائية، جمعيات الشباب، والخبراء العاملين داخل الجماعة المعنية. في نهاية هذا الورش يتم تحديد أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي ترفع لائحتها إلى العامل الذي يصدر قرارا بتكوين هذه اللجنة.

تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية في دورتها العامة الأولى باختيار أعضاء فريق تنشيط الحي اعتمادا على لائحة موضوعة من طرف مختلف المجموعات المكونة للجنتين الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية، على أن تعطى أهمية قصوى لتمثيلية النساء .

تقوم كل مجموعة باقتراح لائحة لأشخاص ينتمون للجماعة والمصالح الإدارية المحلية وكذا متطوعي المنظمات الغير حكومية الذين لهم تجربة في المشاريع التشاركية، ويمكن تطعيم هذه اللائحة بأشخاص خبراء يحددون أثناء هذا الورش، و توضع هذه اللوائح حسب تمثيلية الأطراف داخل الحي (المجموعات النسائية، جمعيات الشباب الخ).

عملية الإنتقاء تتم عبر تقديم ملفات (طلب العضوية، السيرة الذاتية) مع امكانية إجراء مقابلات مع اللجنة المحلية للتنمية البشرية، إذا ارتأت هذه الأخيرة ذلك، حيث تنشر لائحة الأشخاص الخبراء الذين تم اختيارهم مع تعليل اختياراتها في اجتماعاتها بالجماعة وأمام اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.

وفي الأخير يتم تكوين لجنة محلية للتنمية البشرية، وفريق تنشيط خاص بكل حي مستهدف في أجل أسبوعين على الأكثر بعد إنطلاق الورش.

ب - تكوين أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي

يعتبر قسم العمل الإجتماعي مسؤولا عن تحسيس وإخبار أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأعضاء فريق تنشيط الحي، الذين يضعون مخططا للعمل وميزانية توقعية لإنجاز التشخيص التشاركي.
وتنظم ورشات تكوينية في المواضيع التالية (لائحة ليست نهائية).

- دليل المساطر
- مسطرة تحديد الأنشطة الميسرة :جدادات نموذجية
- تسيير الاجتماعات
- التشخيص التشاركي
- قيادة المشاريع، تحريك وتدبير النزاعات
- التتبع والتقييم
- التواصل والإخبار الجماعي

في نهاية هذا التكوين، تنجز اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي مخطط عمل وميزانية توقعية لإنجاز التشخيص التشاركي، وتصرف هذه الميزانية في إطار 10% من الغلاف المالي المتعلق بالبرنامج الأفقي والمخصصة لتسيير فريق تنشيط الحي.

ت - إعداد المنوغرافيا

يتعلق الأمر بتحسيس وإخبار الساكنة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، وكذلك بتنظيم لقاءات تشاورية سريعة مع السكان وجمع المعطيات المتعلقة بالحي لأجل اعتمادها في إنجاز منوغرافيا معللة لاختيار الحي من بين الـ 264 حيا المستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

وتنفذ عملية الإخبار من طرف فريق تنشيط الحي، تحت مراقبة اللجنة المحلية للتنمية البشرية على الشكل التالي :

- ينظم حملة إعلامية لفائدة السكان تتمحور حول أهداف وأجهزة ومناهج عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : تعطى أهمية كبرى لشرح تركيبة واختصاصات الأجهزة المحلية للمبادرة، ويعمل فريق تنشيط الحي على توضيح مساطر ومعايير اختيار الأنشطة الميسرة ومشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع التركيز على خصوصيات الأنشطة المدرة للدخل (انظر دليل مساطر الأنشطة المدرة للدخل)
- تعتمد هذه الحملة على كافة وسائل الإعلام (مكتوبة ومسموعة) المتوفرة لدى فريق تنشيط الحي بما فيها وسائل التواصل التقليدية، لذا يتعين على هذا الفريق أن يبذل مجهودا خاصا لتحديد وسائل وقنوات التواصل التي ستمكن من الوصول إلى النساء، الشباب والمجموعات المهمشة ، كما يجب تنسيق العمليات الإعلامية ونشر أخبار منسجمة لهاحمولة قوية وغير متناقضة.

فيما بعد ينجز فريق تنشيط الحي المنوغرافيا :

- بالحصول على المعطيات المتعلقة بخصائص مختلف المجموعات الإجتماعية والمنعشين الإقتصاديين الذين يعيشون داخل الحي، كما يقوم بجرد وفحص كافة الوثائق الخاصة بالحي قصد جمع المعطيات والأرقام حوله، مع مشاركة مختلف المجموعات الإجتماعية المتواجدة بالحي. يستعمل فريق تنشيط الحي وثائق وكتيبات خاصة بالمنوغرافيا (أنظر الملحق 2)
- يعد فريق الحي وثيقة ملخصة لمنوغرافية الحي، التي تضم وضعية الحي من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها والمعطيات المتوفرة بشكل ملخص (10 صفحات على الأكثر) وتضم بالخصوص النقط التالية:

- **الساكنة :** مميزات السكان، نبذة تاريخية، العدد الإجمالي، الساكنة النشيطة، توزيعها داخل الحي حسب السن، الجنس، تحديد الساكنة المعوزة و الموارد البشرية المتوفرة (عدد العاطلين حسب مستواهم الدراسي، الموظفين و أطر الإدارة والجماعات وأطر المنظمات الغير حكومية، النساء المسؤولات والفاعلين الإقتصاديين) ؛

- **البنيات التحتية الأساسية :** التجهيزات الخاصة بالماء، الصرف الصحي، الكهرباء، الهاتف، النظام العقاري ، المؤسسات التعليمية، مراكز الإيواء و المراكز الصحية ؛

- **الأنشطة الإقتصادية :** وتضم مجموع الأنشطة الإقتصادية المهمة، القطاعات، اليد العاملة المشغلة، الأسواق المستهدفة وعدد العاطلين ؛

- **البلدية والمصالح العمومية :** الكفاءات البشرية (عمال، تجربة) والمالية والبرامج في طور الإنجاز أوالمبرمجة وكذا الحاجيات (تجهيز، تكوين.. إلخ) فضلا عن الإختلالات.

- **المجتمع المدني المحلي :** الجمعيات والمنظمات الموجودة، عدد الأعضاء النشيطين، العمليات والميزانية.

ويجب أن تتوفر المنوغرافيا على المعطيات الرقمية والمؤشرات المتعلقة بإختيار الأحياء (حجم الساكنة المستفيدة، معدل الفقر، مؤشر التنمية الاجتماعية، وجود وحجم السكن غير اللائق، معدل البطالة، الخصاص على مستوى البنيات الأساسية، درجة التكامل مع البرامج التنموية المحلية المبرمجة في الحي المعني، وجود وحجم مختلف أشكال الجريمة) ويتم تتميم المعطيات الناقصة عن طريق التشخيص التشاركي أو عن طريق اللجوء إلى الخبراء.
يجب إعداد منوغرافية الحي في أجل ثلاث أسابيع بعد تكوين فريق تنشيط الحي.
على هذا الأساس يجب إنجاز المرحلة الإعدادية في أجل ستة أسابيع.

2. التشخيص التشاركي

يشكل التشخيص مقاربة اجتماعية تهدف إلى تحديد المشاكل و الإختلالات التي تعرفها الأحياء ويتوخى خلق حوار بين الإدارة وسكان الحي (انظر الملحق 3).

تتكلف اللجنة المحلية للتنمية البشرية، من خلال فريق تنشيط الحي، بإنجاز التشخيص التشاركي الضروري للتعرف على الدينامية الاجتماعية وتحديد الأطراف المعنية، وكذا المشاكل وحدتها بالنسبة للسكان و أخيرا الحاجيات والأهداف ذات الأولوية بالنسبة للمجموعات المهمشة على الخصوص و الساكنة على العموم .و يمكن لفريق تنشيط الحي أن يلجأ، حسب الحاجيات، إلى قسم العمل الإجتماعي و إلى شبكة خبراء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويتضمن التشخيص العمليات التالية :

- تنظيم اجتماعات الحي من طرف فريق تنشيط الحي يترأسها عضو باللجنة المحلية للتنمية البشرية، ويستهدف كل اجتماع فئة معنية من بين سكان الحي وعلى الخصوص السكان الأكثر فقرا . كما أن هذه الاجتماعات تعد منبرا للحوار ويتوخى منها تحقيق الأهداف التالية:

- إحصاء مختلف المشاكل التي يعيشها السكان و تصنيفها حسب الأولوية و رصد أهم الحاجيات المعبر عنها من طرفهم (التجهيزات الأساسية، المرافق العامة، الشغل) ؛

- تحديد الإمكانيات ونقط القوة المتوفرة بالحي وأيضا الأشخاص الذين بإمكانهم تسهيل تنفيذ المشاريع المبرمجة

- تحديد أسباب الفقر والإقصاء، وكذا العلاقات الدينامية المسجلة داخل الحي والأحياء الأخرى، ومشاكل الفئات المعوزة والمجموعات المهمشة بالحي، مع تحديد الأشخاص المهددين بالوقوع في حالة الهشاشة القصوى، (الأسر الغير مستقرة، ضعف الدخل أو عدم استقراره)

- جمع أراء السكان حول الحلول والعمليات المقترحة

- الحصول على المعلومات الأولية حول المشاريع المقترح إنجازها وإحصاء قنوات التواصل والإخبار المستخدمة من طرف المجموعات المستهدفة والأطراف المعنية.

- على إثر المشاورات و الاجتماعات تتكلف اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأعضاء فريق تنشيط الحي بإعداد مجموعة من الجذاذات اعتمادا على ما تعتبره الساكنة نقطا سوداء أو ناقصة التجهيز، و كذا قائمة للأفكار حول المشاريع والعمليات المنبثقة عن هذه الاجتماعات. إن العناصر المحددة يتم وضعها في مخطط تشخيص ميداني.

- يتوخى من هذا العمل تشخيص المشاكل الشائكة، ورصد الفرص و الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للسكان و الذين سيشكلون المحاور الاستراتيجية للتطوير الذي يعتبر الهدف الأساسي لبرنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

- تقديم نتائج التشخيص التشاركي للسكان عبر اجتماعات في الأحياء، تحضرها فئات خاصة، وذلك لإغناء المحاور وجمع الملاحظات.

ويجب أن ينجز هذا التشخيص التشاركي في أجل شهر. إن إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار المعطيات الواردة في منوغرافية الحي، التي تضم مؤشرات اختيار الأحياء، وتحليل التشخيص التشاركي الذي يحتوي على جذاذات تتعلق بالمشاكل والحلول المقترحة من طرف السكان، بالإضافة إلى مخطط تشخيص ميداني.

3. طلب الأنشطة الميسرة

يسمح طلب الأنشطة الميسرة بتسريع وثيرة التنفيذ الواقعي لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك لخلق دينامية وتعزيز الثقة لدى السكان في إطار المنهجية التشاركية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. موازاة مع المسلسل التشاركي يحدد فريق تنشيط الحي الحاجيات المستعجلة ويصدر مسطرة طلب الأنشطة الميسرة الملبية للحاجيات بشكل فوري، ويجب أن تتوفر في هذه الأنشطة الشروط التالية :

- الميزانية أقل من أو تساوي 30.000 درهم
- ضعف درجة التقنية
- مدة الإنجاز لاتتعدى 6 أشهر
- التكامل مع عمليات التنمية المحلية المبرمجة
- مشروع لفائدة سكان الحي

و يمكن تلقي الاقتراحات من :

- جمعيات الحي ومجموعات منظمة داخل الحي
- سكان الحي

و ينبغي تهييء مسطرة طلب الأنشطة الميسرة وجدول تنفيذها مسبقا و كذا بلورتها و شرحها للسكان، مع الإعلان عن معايير اختيار المشاريع. و يجب على الجميع أن يكون على علم بكافة مراحل تجميع و انتقاء المقترحات. و يتعين الإعلان عن المقترحات بشأن المشاريع في اجتماع عمومي وتوضع رهن إشارة فريق تنشيط الحي (انظر الملحق 4).

كما ينبغي أن ترفع هذه المقترحات المكتوبة في أجل 4 أسابيع لفريق تنشيط الحي انطلاقا من يوم نشر مسطرة طلب الأنشطة الميسرة، التي يجب أن تستجيب لمعايير الإختيار والتقييم والمصادقة البسيطة والواضحة والتي سيلي توضيحها في فقرة معايير الإختيار. وتقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية على أساس هذه المعايير بفحص المقترحات المطروحة والمصادقة عليها داخل أجل أسبوعين.

ولا تكون الأنشطة الميسرة التي يتم إختيارها موضوع مراقبة تقنية بعدية، وتحال على اللجنة الإقليمية على سبيل الإخبار في أجل أسبوعين لفحص مدى إحترامها للغلاف المالي المخصص لها ولمعايير الإختيار، والمصادقة عليها وصرف الأغلفة المالية الضرورية.

وهكذا يتم إطلاق الأنشطة الميسرة في أجل 7 أسابيع إبتداء من تاريخ الإعلان عن طلبها، مما سيمكن من إنجازها على المستوى الميداني بعد الإنتهاء من التشخيص التشاركي مباشرة.

4. طلب مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية

تتيح هذه المرحلة لمكونات الحي وكافة الجمعيات المتواجدة به من إقتراح المشاريع التي يلتزمون بإنجازها ويطلبون مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها، وتصدر هذه المقترحات عن :

- الجمعيات والمنظمات الغير حكومية
- سكان الحي

يقوم فريق تنشيط الحي، أثناء الإجتماعات مع السكان، بوضع وثائق خاصة بالمشاريع النموذجية رهن إشارتهم وعلى حاملي المشاريع ملئ هذه الوثائق مع الإشارة إلى وصف ملخص للمشروع وطرق إنجازه كما هو وارد في المنشورات المصادق عليها. ويجب أن تستجيب للمعايير التالية:

معايير الإختيار

> الإستجابة لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإشارة الى البرنامج الذي يدخل المشروع في إطاره (الولوج لمصالح القرب و التجهيزات الحضرية الأساسية و العمل الاجتماعي و الثقافي و الرياضي، تعزيز الحكامة و المؤهلات المحلية.)

> الإستجابة للحاجيات التي تم تحديدها خلال التشخيص التشاركي للحي والتي تدخل في إطار المحاور المحددة

> ان تقترح المشاريع وتدعم من طرف مجموعة من الأشخاص المستقرين في الحي (جمعيات، منظمات غير حكومية، مجموعات منظمة، سكان حي متفرع)؛

> السعي إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الحي و على الخصوص المجموعات الأكثر تهميشا .

> التفكير في طرق تدبير المشروع بعد إنجازه و خاصة فيما يتعلق بمصاريف الاستغلال و الصيانة .

> إذا اقترح المشروع من طرف جمعية أو مجموعة من الجمعيات يجب أن لا يتعدى سقفا تحدده اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية حسب خصوصيات المنطقة.

> بالنسبة لإستغلال المنشئات أو العقارات لا تتم المصادقة عليه إلا بعد الحصول على موافقة كتابية للمالكين أو لذوي الحقوق

و يتعين على فريق تنشيط الحي أن يشجع و يصاحب إعداد المقترحات عن طريق توفير مساعدة مجانية، و بالأخص لفائدة المجموعات الأكثر هشاشة، وذلك قصد مساعدتها في تحضير مقترحات المشاريع : تحديد المشكل وتقديم الحلول الممكنة و اقتراح مشاريع و فحص الجدوى التقنية و صياغة المقترح. ويمكن لفريق الحي اللجوء إلى المساعدة التقنية لقسم العمل الإجتماعي.
وترفع المقترحات مكتوبة إلى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية في أجل ستة أسابيع بعد الإعلان عن طلب المشاريع.

5. تقييم مقترحات المشاريع

تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بتقييم للمقترحات بالتشاور مع حاملي المشاريع إذا اقتضى الأمر ذلك :

- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بتقييم أولي لمقترحات المشاريع يروم أولا إقصاء المشاريع التي لا تستجيب لمعايير الاختيار، و ثانيا إلى اقتراح تحسينات و تقويمات للبعض منها خصوصا التي تكون هادفة.

و يمكن تقييم هذه المشاريع وفقا للمعايير التالية :

معايير التقييم

- > ينبغي في المشروع أن تحترم المقاربة التشاركية (مشاركة المجموعات المعنية)؛
- > أن يأتي بحل ناجع للمشكل الذي يسعى إلى تجاوزه أو التخفيف من حدته؛
- > أن يكون قابلا للاستمرار تقنيا وسهل الإنجاز وأن تكون كلفته معقلنة وأن تدخل في إطار الميزانية المخولة للحي؛
- > يجب أن يكون المشروع ممكنا من جانب التكلفة : جميع مراحل الإنجاز ممكنة، أن يقدم حلا بأقل تكلفة، وأن يشكل قيمة مضافة مستقرة ؛
- > أن تكون نتائجه جد إيجابية فيما يخص مكافحة الفقر و الإقصاء؛
- > أن يتوقع أصحاب المشاريع تخصيص مساهمة عينية، أو على شكل خدمات أو مساهمة في التمويل؛
- > أن تتوفر المجموعة صاحبة المشروع على المؤهلات الضرورية (التقنية، المحاسبة، الميزانية، التنظيم) لتنفيذه أو إشراك فاعلين آخرين مؤهلين لإنجازه، كما يجب التوفر على نظام للتدبير المالي والمحاسباتي يعتبر مقنعا للجنة المحلية للتنمية البشرية (من ناحية الموارد البشرية، إمساك المحاسبة، إلخ) ؛
- > آفاق إستمرارية المشروع يجب أن تكون معقولة وذات مصداقية ؛
- > يجب أن لا يكون المشروع مضرا بالبيئة، وفي الحالة المعاكسة يجب أن تحدد الإجراءات الاحترازية بوضوح (انظر الاستمارة في الملحق 6) ؛
- > يجب أن لا يكون المشروع مضرا بالسكان، وفي الحالة المعاكسة يجب أن تحدد الإجراءات الاحترازية بوضوح (انظر الاستمارة في الملحق 7).

- فيما يخص الأنشطة المدرة للدخل يجب أن تأخذ الإجراءات الإضافية بعين الاعتبار (انظر دليل مساطر الأنشطة المدرة للدخل) ؛
- تدرس اللجنة المحلية للتنمية البشرية المقترحات كل واحدة على حدة وتقيمها حسب نوعيتها مراعاة للمعايير و أهمية محتواها؛
- على أساس هذا التحليل، يتم تقييم وترتيب المشاريع حسب كل قطاع ؛
- من أجل إعداد مشاريع لها وقع قوي على مستوى الحي، تعمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية على فحص مدى انسجامها.

6. إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية

في نهاية مرحلة التقييم و التنسيق، تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بانتقاء المشاريع و إعداد برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية للحي المستهدف :

- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بانتقاء المشاريع التي تم تقييمها، ووضع لائحة للمشاريع التي تستجيب للأهداف ذات الأولوية التي اعتمدتها الساكنة بعد التشخيص التشاركي و التي تتكامل فيما بينها وتساهم في تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

يتعين في عملية الإنتقاء احترام معيار التوازن :

معيار التوازن

حفاظا على التوازن والتكامل، تسهر اللجنة المحلية للتنمية البشرية على توزيع عقلاني للميزانية حسب الأولويات المحددة عند إنجاز التشخيص التشاركي

- تحرر اللجنة المحلية للتنمية البشرية باللغة العربية (أو بالفرنسية عند الاقتضاء) برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الذي يتضمن نتائج التشخيص، الأهداف و المحاور الاستراتيجية لتنمية الحي، ولائحة المشاريع المقترحة من طرف الساكنة ولائحة المشاريع المعتمدة بعد التقييم والانتقاء. ويشار كذلك إلى صاحب كل مشروع تم تقييمه.

يجب أن يتضمن برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاص بالحي برنامجا ممولا من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (لا يجب أن تتجاوز تكلفته الغلاف المالي المخول للحي) وبرنامجا ثانيا مقترحا للتمويل من طرف القطاعات أو الجماعات في إطار مخططاتها المتعددة السنوات.

تقوم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بفحص المبادرة المحلية للتنمية البشرية المعروضة من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية على أساس معايير الإنتقاء والمصادقة مثل:

معايير المصادقة

> لا تعوض المشاريع تلك الموجودة أو المرتقبة في إطار البرامج الوطنية و القطاعية و المحلية؛ مع ضمان تكامليتها ودور الرافعة بالمقارنة مع البرامج الأخرى
> لقد تم تحديد المشاريع حسب مسلسل تشاركي، وكذا تكامليتها مع المشاريع الموجودة والتي تشكل رافعة ولها وقع كبير.
> يجب أن تضمن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية توازنا معقولا بين الأولويات المحددة خلال التشخيص التشاركي
> الكلفة الإجمالية للمبادرة المحلية للتنمية البشرية المقترحة لدمجها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا تتجاوز الغلاف المالي المخصص للحي؛
> الوسائل المتوفرة يجب ان تكون كافية لتنفيذ وتسيير المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

- بعد الموافقة، تصادق اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على المبادرة المحلية للتنمية البشرية و تتخذ الإجراءات الضرورية لتعبئة التمويلات المرصودة قصد إنجازها، و تهييئ الاتفاقيات اللازمة و تخبر اللجنة المحلية للتنمية البشرية لأجل تدشين إعداد الشطر المتعلق بالتنفيذ ميدانيا.
- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية، بمساعدة فريق تنشيط الحي، بعرض المبادرة المحلية للتنمية البشرية على الساكنة، في اجتماعات لشرح دواعي الإختيارت والمعايير التي اعتمدت، وكذلك الطريقة التي تمت بها المصادقة. وتقوم كذلك بتحسيسهم ودعوتهم وتعبئتهم للمشاركة في الإنجاز وذلك بواسطة كل طرق التواصل المتاحة، وتخبر اللجنة المحلية الساكنة أيضا بالإمكانيات المعبئة والإتفاقيات الموقعة قصد إنجاز المشاريع.

يجب أن تنجز كل المساطر المتعلقة بتقييم المشاريع والإنجاز والمصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية، في أجل شهرين تبدأ بتاريخ تلقي مقترحات المشاريع. وبالتالي فمرحلة أجرأة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستستغرق خمسة أشهر، ابتداء من تاريخ اجتماع إعطاء الانطلاق إلى غاية تاريخ صرف الغلاف المالي المخصص للمبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاصة بالحي.

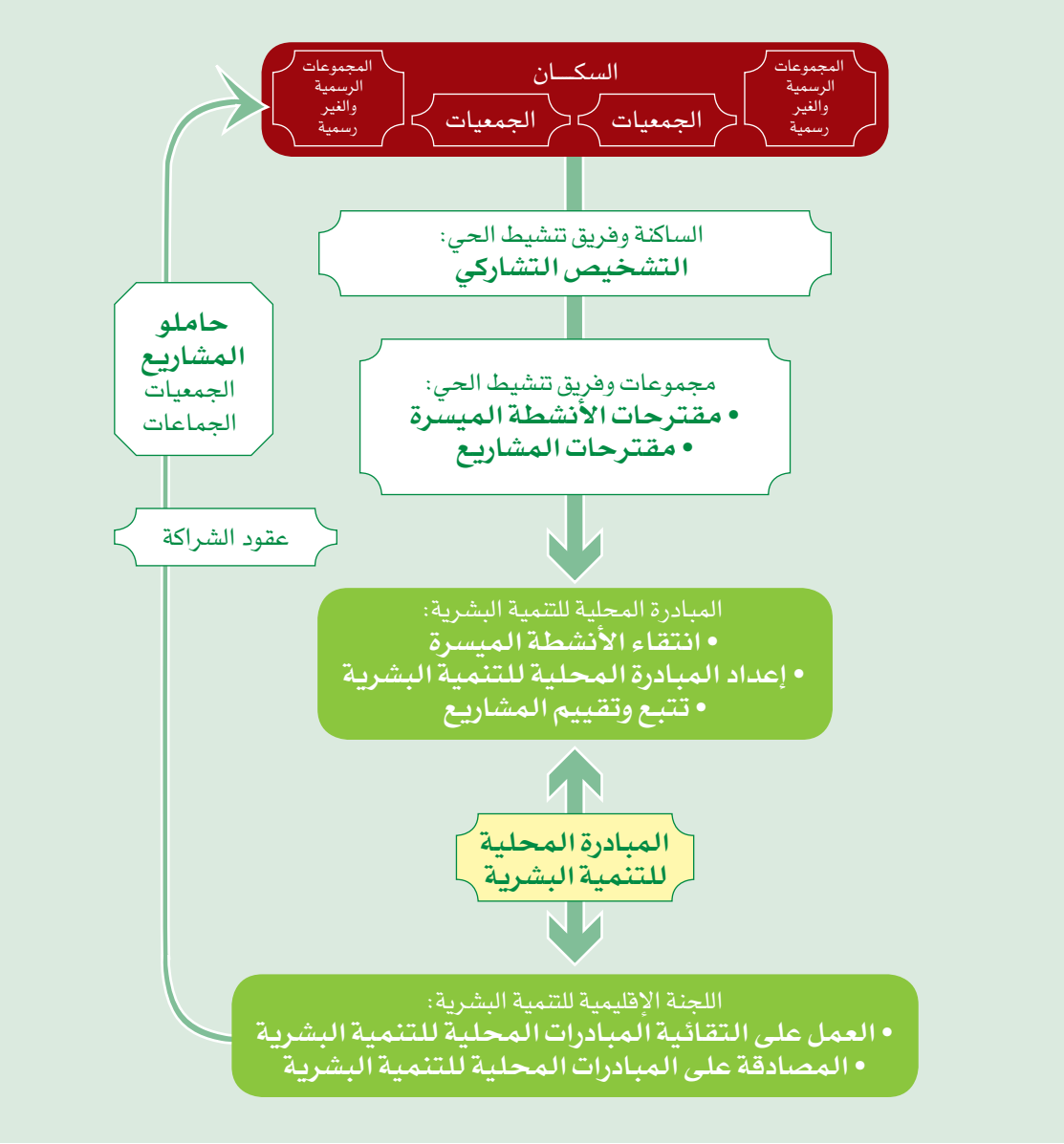

رسم بياني 1 : مخطط تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري

الملحق 1

جدول تهيئ المبادرة المحلية للتنمية البشرية

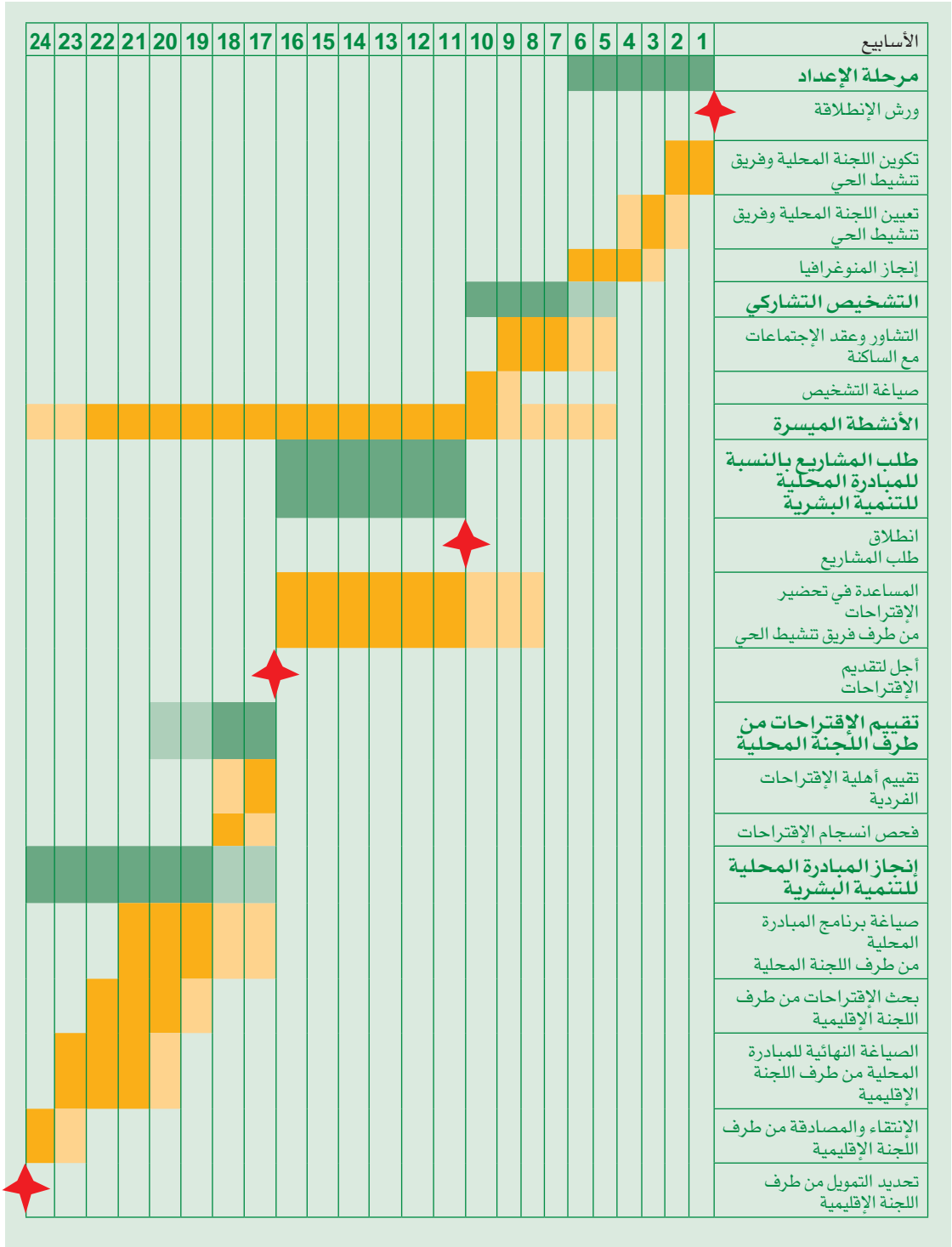

الملحق 2

استمارة نموذجية لمونوغرافية الحي

المملكة المغربية
الجهة .....
العمالة.....
المدينة .....

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

منوغرافية خاصة بالوسط الحضري

حي .....

سنة 2006

مونوغرافية الحي

التعريف بالحي

الجهة..... العمالة / الإقليم / عمالة مقاطعة.....
الجماعة ..... الحي والمساحة.....

1- معطيات الإطار :

السكان

عدد السكان ..... عدد الأسر.....
عدد السكان النشيطين.....عدد العاطلين..... النساء .....
نسبة الأمية..... نسبة التمدرس .....
نسبة التغطية الصحية.....
معدل الفقر في دوائر الحي (معطيات المندوبية السامية للتخطيط).....

الأنشطة الإقتصادية الأكثر تداولا

تجارة ، صناعة تقليدية ، الصناعة ، المهن الخدماتية...

الحاجيات في التكوين

التكنولوجية الجديدة للاتصال والإعلام ، خلق مقاولات صغيرة أو تعاونيات ، مهن خدماتية (الميكانيك ، سباكة السيارات)...

2- البنيات التحتية الأساسية :

أ - الطرق..... نسبة تغطية الحاجيات .....%
ب- توزيع الكهرباء..... نسبة التغطية ..... %
ج - التطهير السائل..... نسبة التطهير ..... %
د - توزيع الماء الصالح للشرب..... نسبة الربط ..... %
ه - النفايات الصلبة..... نسبة التطهير ..... %
و - الإنارة العمومية..... نسبة تغطية الحاجيات ..... %
ز - النقل الحضري ..... نسبة التغطية ..... %
ح - الاتصالات الهاتفية..... نسبة التغطية ..... %
ط- عدد المخادع الهاتفية..... عدد مقاهي الأنترنيت .....

3- التجهيزات الاقتصادية الأولية :

عدد الأسواق..... عدد المطاحن.....
عدد الأفران..... عدد المخبزات.....
عدد الرشاشات..... عدد الحمامات.....
منطقة النشاط الاقتصادي ..... أنشطة أخرى.....

4- السكن :

عدد المساكن القانونية.....
عدد المساكن العشوائية.....
عدد المساكن الآيلة للسقوط.....

5- المناطق الخضراء :

عدد المناطق الخضراء..... المساحة ..... هكتار .

6- الأمن :

عدد الجرائم والوقائع الإجرامية حسب كل سنة (2000-2005) :
(تحديد طبيعتها) .....

7- المرافق الاجتماعية التربوية والإدارية الموجودة داخل الحي :

أ – مؤسسات التربية والتكوين :
العدد (حصره حسب الفئة ، مدرسة قرآنية ، روض ، مدرسة ابتدائية ، إعدادية ، مؤسسة التكوين المهني...)

ب – التجهيزات الصحية :
عدد (حصره حسب الفئة : مركز صحي ، مستوصف...)

ج – التجهيزات الثقافية والدينية والرياضية والترفيهية :

نماذج	عدد المؤسسات	الطاقة الاستيعابية	عدد الأشخاص المستفيدين فعليا
مساجد			
نوادي نسوية			
حدائق للاطفال			

دور الشباب			
دور العجزة			
مكتبات للمطالعة/خزانات			
دور الثقافة			
مراكز للإنصات و التوجيه			
ملاعب للرياضة			
المجموع			

د – الحياة الإدارية :

دار الجماعة.....المقاطعة الحضرية .....

مركز الشرطة ..... معطيات أخرى .....

8- البرامج القطاعية الجماعية المبرمجة أو المتوقعة:

وصف المشروع	المؤسسة المسؤولة	عدد المستفيدين	الميزانية	نسبة الإنجاز

9- الحياة الجمعوية بالحي:

اسم الجمعيات	الهدف الاجتماعي أومجال النشاط	عدد المنخرطين	تقييم إمكانيات الجمعية	الحاجيات في التكوين

الملحق 3

دليل التشخيص التشاركي

مقدمة

يجب التذكير أن الأحياء المستهدفة والتي وقع الاختيار عليها، توجد بها مجموعات بشرية معوزة بالنسبة للمجال الحضري المغربي ، ولهذا يجب توفير الظروف الملائمة للعيش الأفضل لهذه الفئة الفقيرة، لتجاوز تلك الوضعية « غير المقبولة» كما وصفها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** في خطابه السامي المؤسس للمبادرة بتاريخ 18 ماي 2005.

ومن جهة أخرى إذا كان قد تقرر منح غلاف بثمانية ملايين درهم لكل حي إلى غاية 2010 فإن هذه المبالغ ورغم كونها ستسمح بتحسين ظروف عيش الفئات المهددة بالإقصاء والفقر، إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية كل الحاجيات، لذا يجب الإقتصار على تصحيح النقائص والتقليل من الخصاص الكبير والضروري.

إن تشخيص الحاجيات لا يحتاج إلى كثير من الدراسات العلمية الدقيقة. ولهذا يجب إبعاد كل فكرة تهدف إلى التطوير المبالغ في التشخيص : **إن هذا التشخيص يجب أن يهيئ بمساهمة السكان** (فالأشخاص هم أدرى بمعرفة حاجياتهم) لذلك يجب الاتصال بالسكان والاستماع لهم للتعبير عن هذه الحاجيات، كما يجب القيام بزيارة ميدانية للإطلاع على حالة البنيات والتجهيزات الأساسية الموجودة والتي يجب إصلاحها .

إن النموذج الأنسب للتشخيص لا يستوجب تجميع لائحة طويلة من المعلومات والمؤشرات. حيث يكفي الاستناد على بعض الأرقام من خلال مونوغرافية الحي، والقيام بتحليل أولي، أي استفسار السكان عن حاجاتهم وعن مواقع الخلل. ويجب **على التشخيص التشاركي أن يهتم ليس بوضع اليد على مكامن الضعف بل الإهتمام بالعمليات اللصيقة بالحياة اليومية للسكان أي العمليات الضرورية** والتي تحمل معها العديد من الآمال والطموحات ، وتحفز على التطوير المستمر، مع اجتناب المشاريع التي تفوق قيمتها الغلاف المالي المتاح، وكذلك اجتناب خلق انتظارات كبرى لدى المستفيدين مما قد يؤدي إلى خيبة الأمل.

إن التجربة أكدت على أن كل المشاريع التي اقترحت من طرف السكان، قد عرفت اهتماما كبيرا لدى المستفيدين ولاقت استحسانا ونجاحا كبيرين.

إن التشخيص التشاركي ليس منهجية تقنية فحسب بل هو منهجية اجتماعية، لذا يجب الاهتمام بالمشاريع المقترحة وذات الأولوية بالنسبة للمستفيدين، لهذا يجب تحديد المجموعات التي ستسهر على تنفيذ المشروع وقياس مستوى مساهمة المستفيدين في تسييره المشروع . يعتبر اختبار الظروف التقنية للإنجاز وتهييء التصاميم وتقييم الأشغال، من المنهجيات الضرورية والأساسية لضمان نجاح كل العمليات المطلوبة من طرف السكان، وتسهيل عملية الإنجاز. كما أن إحصاء و تحديد قنوات التواصل ولاسيما تلك المفيدة مع الفئات الأكثر تهميشا يعد شرطا أساسيا لنجاح المشاريع، على اعتبار أن تلك القنوات تمثل مفتاحا للدفع بالتعبئة والإنصات وبث الثقة ومشاركة الساكنة المستهدفة.

التشخيص التشاركي :

إن منهجية التشخيص التشاركي يمكن تطبيقها، بشكل واضح وسهل داخل الأحياء المستهدفة لمحاربة الاقصاء الاجتماعي . وهذه المنهجية يمكن تلخيصها في مراحل توضح أنشطة فريق تنشيط الحي :

المرحلة 1 : الإخبار

- إخبار السكان بأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكيفية اختيار حيهم والمراحل الكبرى لإعداد المشروع.
- الإشارة إلى أنه سيتم تنظيم اجتماعات للتشاور والنقاش، ووضع منهجية لطلب المشاريع وكذا تهييء برنامج على مدى خمس سنوات .
- تحديد مكان تواجد فر يق تنشيط الحي ، والخدمات التي يمكن تقديمها للسكان (الإخبار ، المساعدة في إعداد وتهييء المشروع ، عقد لقاءات بين مختلف الأشخاص الذين يعتزمون إعداد نفس المشروع).
- تحديد المجالات التي يمكن تقديم مشاريع بصددها ومعايير انتقائها .
- الإخبار بتكوين اللجنة المحلية للتنمية البشرية ونشر أسماء أعضائها قصد الإتصال بهم من طرف كل من يهمه الأمر، وتحديد مهام اللجنة المحلية للتنمية البشرية.
- جرد لقنوات ووسائل تواصل المجموعات المستهدفة.

يمكن لهذه المعلومة أن تمر عن طريق جميع الوسائل الضرورية والمتاحة : مثل وسائل الإعلام السمعي والبصري والصحافة المكتوبة وكذلك في الأسواق وعن طريق الملصقات في البنايات العمومية وإرسال هذه الأخبار إلى جميع الجمعيات المسجلة ونشرها وسط الأشخاص الذين يعملون في مجال العقار بالأحياء .

هذه المرحلة يجب أن تكون مسيرة من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية بمساعدة فريق تنشيط الحي والجمعيات .

المرحلة 2 : التشاور

يتعلق الأمر بتنظيم اجتماعات مفتوحة داخل الحي، بحيث إن الاجتماع الأول يجب أن يكتسي طابعا رسميا ويستدعى له جميع أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي تستدعي بدورها جميع القوى الفاعلة بالحي : جمعيات، جمعيات غير حكومية ، هيئات منظمة (في المجالات الإجتماعية والثقافية والدينية والرياضية) منتخبون، شخصيات منتخبة، مسؤولون رئيسيون لمختلف التجهيزات العمومية (الصحة، التعليم، السكن). ويتم تقديم طرق ومنهجيات العمل لمناقشة نقط الضعف والقوة في الحي وعناصر التشخيص وكذا الحاجيات ذات الأولوية لدى الساكنة .

أما الاجتماعات الموالية من المفروض أن تتسم بالليونة، وتعقد بالتنسيق مع الجمعيات والفاعلين الاجتماعيين والمجموعات المعنية. والهدف من ذلك هو تمكين المنظم من ضمان حضور جزء من المساعدين (الأعضاء والمنخرطين) على أن تبقى مفتوحة للعموم. وتكون هذه الإجتماعات متعددة بحيث تسمح بحضور عدد معقول، وتنظم في أماكن تمكن من الحوار المفتوح وبدون وسائل تقنية (مكبرات الصوت). كما ينبغي تحديد أوقات الاجتماعات للسماح لجميع الفئات بالمشاركة والحضور (خارج أوقات العمل بالنسبة للعاملين، وأثناء أوقات دراسة الأطفال بالنسبة للأمهات، وخلال النهار بالنسبة للشيوخ والعاطلين). على العموم يجب تنظيم اجتماع على الأقل لكل فئة تتكون من 1.000 نسمة داخل الأحياء الكبرى مع توفير الظروف اللازمة لحضور النساء والفئات المعوزة. ويعلن فريق تنشيط الحي عن مكان ووقت الإجتماع عن طريق كل وسائل الاتصال التي تمكن من حضور الفئات المهمشة حتى ولو تطلب الأمر التنقل إلى أماكن سكناها.

ويترأس هذه الإجتماعات عضو من اللجنة المحلية للتنمية البشرية، ذا سلطة معنوية ، ويقوم بتسيير هذه الاجتماعات منشطون اجتماعيون من فريق تنشيط الحي .

و لهذه الاجتماعات 3 أهداف :

- أخذ فكرة عن الطريقة التي ينظر إليها السكان **لمختلف حاجيات الحي** ، وعلى أي أساس يرتبون أولوياتهم، والخصاص في البنيات التحتية والتجهيزات، والخصاص في المرافق العمومية الحضرية وذلك بتحديد المناطق الرئيسة التي هي في حاجة إلى البنيات التحتية والمرافق العمومية .
- تقييم **أسباب الفقر والمشاكل التي يواجهها طالبو الشغل.**
- جمع **المعلومات الأولية حول ما يرغب السكان القيام به**، وحول المشاريع التي يعتزمون إنجازها و عن المشاريع التي في طور الإعداد من طرف الجمعيات ومختلف المجموعات.

لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه اللقاءات يجب على المنشط ان يتوفر على تكوين خاص في تقنيات تنظيم وتسيير الإجتماعات « التشاركية » واستخدام **طرق ومناهج سهلة** في تسييرها، وكيفية تفادي النزاعات ودفع المشاركين للتوصل إلى خلاصات جماعية، وكذا كيفية صياغة الانتقادات والاقتراحات بطريقة توضح المضمون، وكيف يتم تهييء محضر الاجتماع فوريا بطريقة متفق عليها مع المشاركين قصد إعداد قاعدة موضوعية وتحضيرية لأعمال الاجتماعات المقبلة.

المرحلة 3 : إعداد تشخيص تشاركي للحي

أثناء مدة التشاور وتنظيم الاجتماعات، من الأفضل تنظيم زيارة للحي (الفاعلون الإجتماعيون والتقنيون وفريق تنشيط الحي) وذلك للوقوف عن كتب، بمعية المتدخلين، على الحاجيات والمناطق والتجهيزات مع تسجيل الإنتقادات أو النواقص **في محاضر ملخصة لهذه الزيارات** (معززة بصور توضح الوضعية الأصلية للأماكن والتغييرات المزمع إنجازها) هذه المحاضر يجب أن تنجز في شكل موحد وذلك لتمكن من جرد كامل للنقط السوداء بالحي.

في ختام المشاورات والاجتماعات، تنجز اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأعضاء فريق تنشيط الحي مجموعة من الوثائق التقنية تتضمن جميع النقاط السوداء في الحي المعبر عنها من قبل السكان. كما يجب تكوين ملف لجرد أفكار المشاريع والعمليات التي تقترح في الإجتماعات. **كل هذه المعطيات تتم صياغتها في مخطط.** هذه المادة الأساسية، بالإضافة إلى منوغرافيا الحي، تعتبر ضرورية لصياغة المبادرة المحلية للتنمية البشرية، بعد التحقق بشكل دقيق من الإستجابة للأهداف المسطرة.

هذه المرحلة من العمل موجهة نحو التشاور مع السكان والمتدخلين وكذلك جمع الانتقادات وأفكار المشاريع المطروحة. لذا ليس هناك حاجة إلى معلومات تقنية خاصة . ومبدئيا لا يمكن عقد أكثر من اجتماع في اليوم، وهكذا ينبغي أن تستغرق **مرحلة الإخبار والتحسيس فترة زمنية مابين ثلاث إلى أربع اسابيع** بما فيها عقد الإجتماعات وتنظيم الزيارات الميدانية.

وتؤدي هذه العملية في النهاية إلى إنجاز **تشخيص للحي يتضمن الحاجيات الملحة والخصاص المسجل وكذا الإمكانيات المتوفرة لدى الساكنة.** ودون الحاجة إلى تدخل الخبراء، إذا كان مصاحبا بصياغة **«استراتيجية» للمحاور المسطرة كأهداف لبرنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية.**وتتضمن كذلك مقارنة بين الأحياء المستهدفة والغير مستهدفة مع تحديد نقاط الضعف والعراقيل التي تتم مواجهتها، الحاجيات ذات الأولوية، المجالات التي تعتبر حيوية وتستدعي التدخل الفوري .هذه الرؤية الإستراتيجية للمبادرة المحلية للتنمية البشرية تحاول موقعة الحي داخل الجماعة أو الدائرة وتحديد الأخطاء التي يجب تصحيحها .هذه الوثيقة الإستراتيجية ليست مخططا ولا برنامجا إلا أنها ستمكن من **تحديد التوجهات العامة** التي على أساسها يتم تقييم وترتيب المشاريع تبعا لرؤية شمولية.

الملحق 4

مضمون ورقة اقتراح المشاريع

- تحديد حاملي المشاريع ؛
- تحديد المشكل الذي تهدف العملية حله أو التخفيف منه، بناء على أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- تقديم وصف للإستثمار أو النشاط الموجود الذي تهدف العملية إلى تطويره ؛
- تحديد موقع المشروع ؛
- الساكنة أو الفئة المستهدفة ؛
- وصف العمليات أو الإستثمارات التي ستنجز في إطار المشروع ؛
- التكلفة المتوقعة لإنجاز المشروع ؛
- تقييم تكاليف تسيير المشروع والتكاليف الناتجة عنها ؛
- التركيبة المالية، التي تضم مساهمة حاملي المشاريع، ومساهمات الشركاء الآخرين والمساهمات الإضافية التي يتم البحث عنها ؛
- تحديد الشركاء التقنيين (إذا أمكن) أو مقدمي الخدمات الذين سيتم الإستعانة بهم لإنجاز المشروع ؛
- النتائج المتوقعة ؛
- المؤشرات التي ستسمح بمعرفة وقع المشروع(أو النشاط الميسر).

الملحق 5

مقترح حول قواعد تسيير اللجنتين الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية

من أجل ضمان شفافية تسيير أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى الإقليمي و المحلي، على كل لجنة إقليمية ومحلية للتنمية البشرية، أن تتوفر على نظام داخلي بسيط ينشر بشكل عام على مستوى الجماعات المعنية، ويمكن تحيين هذا النظام الداخلي على رأس كل سنة.

ويتطرق هذا النظام الداخلي على الأقل للنقاط التالية:

- مدة العضوية في اللجان الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية ؛
- تاريخ الإجتماعات العادية ؛
- الشخص الذي له الأهلية للدعوة إلى الإجتماعات الإستثنائية وفي أية حالة ؟
- طرق اتخاذ القرار:
  - > تحديد النصاب لاتخاذ القرار : نسبة تصويت الأعضاء حسب الفئات الممثلة (المنتخبون، الموظفون، الجمعيات) ؛
  - > القرار المتخذ بالأغلبية العادية للحاضرين ؛
  - > القرار المتخذ بأغلبية الثلثين (مثل تعديل النظام الداخلي) ؛
- الكتابة والوثائق : ماهي الوثائق التي يجب إنجازها والإحتفاظ بها من طرف اللجنتين الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية ؟
  - > محاضر الدورات والجلسات ؛
  - > لوائح المشاريع والأنشطة الميسرة المقترحة على اللجنة المحلية أو على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية أو عليهما معا ؛
  - > لوائح المشاريع والأنشطة الميسرة المصادق عليها من طرف اللجنة المحلية أولا ثم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية فيما بعد ؛
- تدبير الخلافات وسوء الفهم : من هي الجهة المؤهلة لتلقي شكاوى الأشخاص أو الجمعيات ؟ (من دون الرجوع إلى قسم العمل الإجتماعي وفريق تنشيط الحي أو الجماعة واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية واللجنة المحلية)

الملحق 6

استمارة خاصة بالحفاظ على البيئة

	هل سيكون للنشاط أو المشروع الصغير...	نعم	لا
1	تأثير على موقع طبيعي (غابة، منطقة رطبة، سكن طبيعي، هواء) ؟		
2	تأثير على منطقة ثقافية، تاريخية، أثرية ؟		
3	تأثير على ولوج السكان المحليين لسكناهم، ممتلكاتهم، موارد حيوية تساهم في بقائهم أو في الحصول على خدمات عمومية ؟		
4	تأثير على التربة (تعرية، إنجراف، الملوحة) ؟		
5	تأثير سلبي على المياه السطحية أو الجوفية (الكم، والكيف) ؟		
6	تأثير على الهواء (دخان، غبار، تلوث) ؟		
7	تأثير على تدبير النفايات (السائلة، والصلبة) ؟		
8	تأثير سلبي على الصحة وسلامة السكان المحليين ؟		
9	تأثير سلبي على المجموعات الغير معنية بالمشروع ؟		
	وهل يستلزم المشروع ؟		
10	استعمال مواد وتجهيزات كيماوية ؟		
11	بناء سد من 15 م أو أكثر ؟		

نتائج التحليل الأولي

	يجب صياغة نتائج أجوبة الأسئلة على الشكل التالي :	X
1	جميع الأجوبة كانت ب « لا » : في هذه الحالة ليست هناك حاجة للتقييم الإضافي	
2	هناك جواب واحد أو عدة أجوبة على الأسئلة ب « نعم » من 1 إلى 5 : يجب مناقشة أهلية العملية أو المشروع الصغير مع فريق تنشيط الحي واللجنة المحلية للتنمية البشرية	
3	هناك جواب واحد أو عدة أجوبة ب « نعم » من 6 إلى 11 : في هذه الحالة وجب انتقاء الممارسات الجديدة والإحتياطات الوقائية للعملية أو المشروع ومناقشتهم مع فريق تنشيط الحي واللجنة المحلية للتنمية البشرية للبث في حالة وجوب تقييم بيئي	

الملحق 7

استمارة اجتماعية

1- بطاقة المعلومات العقارية

في إطار السير العادي للمشاريع العمومية أو ذات المصلحة العامة بالمغرب تتضمن إقتناء أراضي والمستندات الأساسية المتوفرة من أجل تحضير عمل لجنة التحقيق.

هذه المستندات الأصلية تتضمن بصفة عامة النقط التالية:

- تصميم تفصيلي للقطعة الأرضية
- شهادة من المحافظة العقارية تثبت الوضعية القانونية للقطعة الأرضية في سياق حقوق الملكية.
- نسخة من مستندات التخطيط الحضري الذي تنتمي إليه القطعة الأرضية.
- جميع المعلومات الضرورية.

إننا نقترح أن تكتمل هذه الترسانة من المراجع بوضع وصف سريع لإحتلال القطعة الأرضية الذي يجب أن يستجيب للأسئلة التالية:

- هل هناك احتلال دائم للقطعة الأرضية ؟
- إذا كان نعم، على أي شكل ؟
- هل هناك إحتلال موسمي للقطعة الأرضية ؟
- هل هناك إستعمال للقطعة الأرضية من طرف الجوار ؟
- إذا كان، نعم، على أي شكل ؟

2- جداول

جدول 1 : الخصائص السوسيو إقتصادية للأسر المعينة

التعريف بالأسرة				
إسم رب المنزل				
عدد الأفراد				
– عدد الأطفال أقل من 13 سنة				
– عدد الأشخاص أكثر من 60 سنة				
– عدد التلاميذ / الطلبة				
القطع المحتلة				
وصف البنايات المنجزة				

استغلال الممتلكات (مسكن، مقاولات)				
تأثير عام أو نسبي				
قانون الإحتلال				
مصدر الدخل				
المسافة بين السكان ومقر العمل				
المسافة بين المسكن والمدرسة				
مختلفات				

جدول 2 : خصائص الأنشطة الإقتصادية المعنية

تحديد النشاط				
رئيس المقاولة				
تحديد الأسرة				
السن				
نموذج النشاط				
عدد الموظفين				
معدل الدخل الشهري				
إتجاه الإنتاج				
مقر البيع				
مدة الإستقرار				
مختلفات				

جدول 3 : التأثيرات الناتجة عن تنقل الأسر

تحديد الأسرة				
المساحة الضائعة				
المسكن الضائع				
ضياع الدخل				
ضياع مقرون بصعوبات الولوج				
ضياع مقرون بالمصالح التربوية				

ضياع مقرون بالمصالح الصحية				
ضياع مقرون بالمصالح العمومية				
ضياع الشبكات الإجتماعية				
مختلفات				

جدول 4 : التأثيرات الناتجة عن تنقل الأنشطة

تحديد النشاط				
رئيس المقاولة				
المساحة الضائعة				
ضياع المقر				
ضياع الدخل				
ضياع الشبكات الإقتصادية				
مختلفات				

ملحوظة : انظر دراسة حول الحماية الإجتماعية على الموقع الإلكتروني www.indh.ma

الملحق 8

مذكرة إطار متعلقة باستمرارية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

من أجل ضمان استمرارية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المتعلقة بدعم البنيات التحتية الأساسية والخدمات الإجتماعية، ينبغي السهر على ضمان مايلي :

> الإطار المالي.

> جودة الأشغال.

> طرق تدبير وصيانة البنيات التحتية والخدمات.

على الإطار المالي أن يضم المساهمة المالية واستثمار حاملي المشاريع فيها لضمان تبني المستفيدين للمشاريع، المدعوين بدورهم إلى صيانة التجهيزات والحفاظ على استمرارية المشاريع، وتحديد مصدر تمويلها. لذا فبالنسبة لمشاريع دعم البنيات التحتية يجب عقد اتفاقيات شراكة بين اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية والجماعة. وتتضمن من جهة المساهمة في الأشغال التي لا تتجاوز 5% بالنسبة للطرق الغير معبدة والتزويد بالماء الصالح للشرب، و15% بالنسبة للكهربة، ومن جهة أخرى التكفل بصيانة وإصلاح البنيات التحتية المنجزة .في حالة الجماعات القروية التي لا تتوفر على موارد مالية كافية للمساهمة في مشاريع دعم البنيات التحتية من الضروري تقديم الدعم لها. ففي دليل المساطر تشكل آفاق التمويل الذاتي بعد الإستثمار الأولي معيارا أساسيا لاختيار المشاريع وإجراءات إنجازها وتسييرها، كما تشكل معيارا لمصادقة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على اختيارها.

تشكل جودة الأشغال المنجزة شرطا أساسيا في استمرارية عمليات الإنجاز. لهذا فمشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية أو مشاريع البناء يجب ان تخضع لدراسة تقنية، وتكون موضوع تتبع منتظم بمشاركة المستفيدين. ويحدد دفتر التحملات المعايير التقنية مع إمكانية الرجوع إلى المعايير الخاصة بالبرامج القطاعية، وتحديد الجهاز المكلف بالتتبع التقني (مكتب الدراسات، المهندس المعماري، المصالح التقنية...) مع مشاركة المستفيدين.

ومع تقدم إنجاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تتوضح نوعية المشاريع المطلوبة من طرف الساكنة، مما يمكن من الوصول إلى تصورات موحدة. هذه المعايير العملية والمبسطة ستعزز جودة المشاريع واستمراريتها والعلاقة بين التكلفة والفعالية. مما سيمكن من الوقوف في أفق 2010 على بنيات تحتية تستجيب لدفتر التحملات وذات جودة بنسبة 80% على الأقل، خلال إجراء الإفتحاص من طرف الخبراء.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تتوضح طرق ووسائل صيانة وإصلاح هذه المشاريع منذ البداية ضمانا لاستعمالها الجيد ولمدة أطول. لهذا من الضروري أن يحدد في اتفاقية الشراكة الجهاز المسؤول على تسيير وصيانة المشروع وكذا الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية للتسيير والصيانة. هذه الصيانة تتضمن عمليات اعتيادية، وعمليات وقائية وتفتيشات منتظمة. بحيث أنه في أفق 2010 سنجد أن 70% من المشاريع الممولة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مازالت تعمل وتخضع للصيانة (من طرف الساكنة أو الجماعة المحلية أو جهة أخرى مؤهلة لذلك).

إن تمكين حاملي المشاريع من التكفل بمصاريف تسيير وصيانة مشاريع البنيات التحتية، يتطلب وضع برامج تكوين قصد تطوير قدراتهم على تنفيذ واستغلال وصيانة مشاريعهم.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Initiative Nationale pour le Développement Humain

برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري

www.indh.ma